

أولاً ، والفواكه الأردنية عاجزة عن دخول أسواق المنافسة الخارجية لتوفر الفواكه الأكثر جودة وأقل سعراً في هذه الأسواق (منتجات إسبانيا وإيطاليا وإسرائيل) ، نانياً ، ومصانع تعليب وحفظ المنتجات الزراعية محدودة ، ثالثاً ، مما يؤدي بالنتيجة إلى تلف المزروعات المنتجة ويخلق العوائق أمام تسويقها .

٣ - تمييز السلع المستوردة من الدول العربية بانخفاض الأسعار بالنسبة للأسعار العالمية لتمتعها بالاعفاءات التي نظمتها الاتفاقيات الجماعية والثنائية العربية واتفاقية السوق العربية المشتركة ، وانخفاض تكاليف النقل لقرب المسافة . فاسعار المواشي والحيوانات منخفضة بالنسبة للأسعار العالمية لقربها من المراعي التركية وتوفرها في الجمهورية العربية السورية وتمثل ٤٧٪ من المستوردات من سوريا (الجدول ٥) ، كما تتمتع اسعار البيض والصفائح والزجاج والأسماك والكلس والزيتون والتفاح والعنب المستوردة من لبنان بانخفاض الأسعار وتشكل ٧٥٪ من المستوردات في لبنان (الجدول ٣) . ان التحول نحو استيراد السلع نفسها من الأسواق الخارجية سيؤدي الى ارتفاع اسعارها في الأسواق الأردنية بنفس نسبة ارتفاع تعرفه النقل من الأسواق الخارجية .

٤ - قيمة الرسوم والاعفاءات الجمركية .

النتيجة الثانية : انخفاض الانتاج الزراعي والصناعي ، وخسارة الشركات الصناعية وسيادة البطالة بين العمال :

١ - انخفاض العائد على الانتاج الزراعي لخسارة المزارعين اثمان المنتجات الزراعية المعدة للتصدير للدول العربية بعد تعديل نظام المحاصصة بين الملاكين والمزارعين الذي فرضه كبار ملاكي الأراضي بحيث يتحمل المزارع خسارة مالك الأرض فقد « كان ملاكو الأراضي الزراعية في الاغوار منذ ما قبل عدوان ٦٧ وحتى العام الماضي ١٩٧١ يؤجرون اراضيهم للمزارعين الصغار (العاملين بالمحاصصة) بالنسب التالية : الأرض السقي - للملاك ٤٠٪ من الانتاج وللمزارع ٦٠٪ منه - ، الأرض البعل : للملاك ٢٥٪ - ٣٠٪ من الانتاج وللمزارع ٧٠ - ٧٥٪ منه غير ان ملاكي الأرض هذا العام فرضوا نسبة اخرى فأخذوا يتقاضون من الأرض السقي ٥٠٪ من الانتاج ومن الأرض البعل ٤٠٪ من الانتاج » (١٨) . أما ملاكو الأراضي الصغار فقد كثر اقبالهم على بيع أراضيهم والتوقف عن الانتاج والتحول نحو البناء في احسن الاحوال . فنشطت حركة بيع الأراضي وتجارة شركات العقارات . وامتألت الصحف باعلانات الشركات العقارية التي عرضت ببيع مساحات واسعة من **الأراضي الزراعية** وفي مناطق زراعية مختلفة من الأردن (انظر مثلاً صحيفة الرأي من ٦/٣ - ١٩٧١/٧/٢١ حيث نعثرت على عشرين اعلاناً لبيع الأراضي في مناطق صويلح ، غور كبد ، وادي السير ، ناعور ، ابو علندا ، ماركنا ، الحمر ، البقعة ، وادي الضليل ، الفحيص ، اربد) .

ساهم الانتاج وتغير نظام المحاصصة وبيع الأراضي الزراعية في زيادة حدة الأزمة الاقتصادية على الفئات الشعبية الفقيرة والمحدودة الدخل ، التي انخفض دخلها الحقيقي بارتفاع تكاليف المعيشة مع تناقص الدخل ، وانتشرت البطالة بين صفوف العمال الزراعيين الذين يشكلون نسبة كبيرة من قوى العمل في الأردن .

٢ - انخفاض العائد على رأس مال الشركات الصناعية وتحقيق خسائر كبيرة في موازنتها وتوقف بعضها عن الانتاج :

ان تراكم المخزون وعدم تصريف المنتجات التصديرية الصناعية في اسواق الدول العربية والأراضي العربية المحتلة وارتفاع اسعار المواد الأولية المستوردة من اسواق الاحتكارات الامبريالية أدى الى تحقيق خسائر كبيرة نسبياً في موازنة معظم الشركات الصناعية الكبيرة . فقد اظهرت ميزانية شركة الفوسفات العمومية للسنة المنتهية في